

Distr.: General
2 July 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

البند ٢١ (ب) من القائمة الأولية*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة
الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي
والاجتماعي في الصومال

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير الذي أعد اممثالا لقرار الجمعية العامة ١٠٦/٥٦،
المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الظروف السائدة في الصومال، مع وضع
المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة وشركاؤها في الاعتبار. ويوجّه التقرير الانتباه إلى التقدم
الذي أحرز في أثناء العام الماضي وإلى مجالات المساعدة التي يمكن منحها الأولوية تبعاً
للتطورات المحتملة.

* A/57/50/Rev.1

ويعرض التقرير التطورات الأساسية التي شهدتها الصومال وأثرت بشكل مباشر على سلامة الشعب الصومالي وعمليات الأمم المتحدة في هذا البلد. ومن الأمور التي يشير التقرير إلى أن لها أهمية خاصة القتال الذي نشب مؤخرا بين الفصائل المتناحرة في جنوب وشمال شرق البلد، واستمرار هذا القتال، بالإضافة إلى الحالة المتقلبة التي ما زالت تسود مقديشو.

كما يبيّن التقرير الأثر المترتب على استمرار حظر تصدير الماشية إلى بعض الدول الخليجية وإغلاق مصارف التحويلات.

أما من حيث التقدم المحرز، فيلقي التقرير الضوء على الأنشطة الرئيسية التي تم الاضطلاع بها للتخفيف من آثار الصراع والفقر وانعدام الأمن الغذائي وعمليات التشريد المرتبطة بذلك. كما يقدم وصفا للتقدم المحرز في عدد من القطاعات، من قبيل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي. ويجري التركيز على المناخ الأمني المخوف بالصعاب الذي تعمل في ظله وكالات الأمم المتحدة، وإلى افتقار موظفي الأمم المتحدة إلى الأمن، والأثر المباشر الذي يحدثه توقف البرامج المتصلة بالأمن على المستفيدين في جميع أنحاء الصومال. ويهيب التقرير بالقادة الصوماليين أن يكفلوا سلامة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

ويخلص التقرير إلى أنه رغم التقدم الكبير الذي أحرز في أثناء الفترة التي يشملها، فإن تدهور الحالة الأمنية والعجز في التمويل ما زالوا يعرقلان بصورة خطيرة البرامج الإنسانية وبرامج الإنعاش والتنمية في الصومال، مما ييث مزيدا من الضعف في صفوف الشعب الصومالي. ويوصي التقرير الدول الأعضاء بأن تدعم البرامج من خلال عملية النداءات الموحدة والصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال، في إطار الجهود المبذولة لمساعدة الطوائف الصومالية على التعمير وتسوية خلافاتها وبناء السلام.

أولا - مقدمة

الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغات)، الذي عُقدَ في الخرطوم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، تكليف دول خط المواجهة (كينيا وجيبوتي وإثيوبيا) وأمانة إيغات بعقد مؤتمر في نيروبي للمصالحة الوطنية في الصومال، على أن تتولى كينيا مهمة تنسيق المؤتمر. وكان الرئيس موي، رئيس كينيا، قد عقد من قبل اجتماعين للمصالحة الصومالية في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ومنذ ذلك الحين، صادفت أعمال التحضير لمؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال بعض العقبات، وتم تأجيل المؤتمر. بيد أن الجهود الدبلوماسية ما زالت جارية لتهيئة المجال أمام عقده في موعد لاحق.

٤ - وفي غضون ذلك، مر البلد بحالة من الاضطراب السياسي وانعدام الأمن، بما في ذلك في المناطق الواقعة في الشمال الغربي والشمال الشرقي التي تنعم بالاستقرار النسبي. فقد أرحلت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى أجل غير مسمى الانتخابات المحلية في "صوماليلاند" التي كان من المنتظر أن تبدأ عملية الانتقال إلى نظام متعدد الأحزاب. وفي ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢، تُوفِّيَ "الرئيس" محمد إبراهيم إيغال إثر جراحة أجريت له في أحد مستشفيات جنوب أفريقيا. وخلف "الرئيس" على الفور "نائب الرئيس" ضاهر ريالي كاهن في تحرك لقي القبول بوصفه انتقالا دستوريا للقيادة. وأدى بعد ذلك أحمد يوسف ياسين اليمين "كنايب للرئيس" في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢. وأتاح الاستقرار النسبي الذي ساد المنطقة لعمليات الأمم المتحدة أن تستمر إلى حد كبير دون انقطاع في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٥ - وفي "بوتلاند"، أدى الجدل الذي أحاط بسعي العقيد عبد الله يوسف أحمد إلى تمديد فترة "رئاسته" في منتصف عام ٢٠٠١ إلى أزمة دستورية خطيرة. وظهر مطالبان بالزعامة، هما عبد الله يوسف أحمد وجامح علي

١ - يُقدّم هذا التقرير امتثالا لقرار الجمعية العامة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ذلك القرار وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية في دورتها السابعة والخمسين. ويستعرض التقرير الظروف الراهنة السائدة في الصومال فيما يتصل بتقديم المساعدة الغوثية الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، مع وضع المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة وشركاؤها في الاعتبار. كما يوجّه التقرير الانتباه إلى التقدم الذي أحرز في أثناء العام الماضي، ويركّز على مجالات المساعدة التي يمكن منحها الأولوية وفقا للتطورات المتوقعة.

ثانيا - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

ألف - الحالة السياسية والأمنية

٢ - طرأ في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير عدد من التطورات الهامة التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الظروف الاجتماعية - الاقتصادية في الصومال. فقد أصبحت الصومال محط الاهتمام الدولي إثر الأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. إذ تم تجميد أصول منظمة الاتحاد الإسلامية الصومالية بموجب أمر رئاسي أصدرته الولايات المتحدة بسبب الادعاء بوجود صلة تربط هذه المجموعة بالإرهاب. وأضيفت فيما بعد إلى القائمة أسماء أفراد صوماليين ومجموعات صومالية أخرى، من بينها مجموعة شركات البركة، وهي من أكبر المؤسسات التجارية التي تتعامل في التحويلات والاتصالات السلكية واللاسلكية في الصومال.

٣ - وفي إطار الجهود الإضافية المبذولة لتعزيز السلام والمصالحة في الصومال، تم في مؤتمر القمة التاسع للهيئة

٨ - وتعرض الموظفون المغتربون والوطنيون التابعون للأمم المتحدة وللمنظمات غير الحكومية العاملون في مقديشو ومنطقة شايبلي السفلى إلى العديد من الهجمات في أثناء هذه الفترة. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٢، قُتل أحد موظفي المعونة السويسريين على أيدي مسلحين في ميركا، في جنوب غرب مقديشو. وفي الشهر نفسه، اختطف رئيس مكتب اليونيسيف في مقديشو، وإن أُطلق سراحه فيما بعد. وعلاوة على ذلك، قام مسلحون في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ باختطاف أحد الموظفين الوطنيين العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مقديشو، واحتجزوه حتى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٢، مما أدى إلى وقف جميع أنشطة الأمم المتحدة في هذه المدينة في الفترة من ٧ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٢. ولم تستأنف بعد أنشطة الأمم المتحدة في مقديشو بصورة كاملة.

٦ - وفي المنطقة الجنوبية من الصومال، واجهت الحكومة الوطنية الانتقالية في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ اقتراحاً بسحب الثقة في الجمعية الوطنية الانتقالية. وعيّن في وقت لاحق حسن أبشير فرح كرئيس جديد للوزراء. وفي محاولة لتحقيق المصالحة المحلية مع جماعات المعارضة، قام الرئيس عبد القاسم صلاّد حسن بزيارة المقاطعات الواقعة في منطقة شايبلي السفلى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وفي منطقتي جالجادود وحيران في آذار/مارس ٢٠٠٢. وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، رشح رئيس جيش رحانوين للمقاومة، حسن محمد نور "شاطيجدود" رئيساً لإدارة الإقليمية التي شكلت حديثاً، وهي "الدولة الإقليمية الجنوبية الغربية للصومال".

٧ - وأكد تقييم للحالة الأمنية اشتركت في الاضطلاع به وكالات الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ أن الصومال ما زال من أخطر البيئات التي تعمل فيها الأمم المتحدة. وأكد التقرير بصفة خاصة أن الظروف السائدة في مقديشو لا تسمح بوجود دائم للأمم المتحدة. وقد ظلت الحالة الأمنية منذ ذلك الوقت قابلة للانفجار، كما ظلت المطارات والموانئ الرئيسية مغلقة. واندلع في شباط/فبراير ٢٠٠٢ قتال حاد حول منطقة مدينا في مقديشو بين الميليشيات الموالية للحكومة الوطنية الانتقالية والموالية للمجلس الصومالي للمصالحة والتعمير.

باء - المسائل الإنسانية

١٠ - شهدت هذه الفترة المشمولة بالتقرير تفاقمًا في الأوضاع الإنسانية في كثير من أجزاء الصومال. وما زال تلاقي الآثار المترتبة على الجفاف والصراع والتزوح الناجم عنهما يزيد من تفاقم الظروف الشاقة بالفعل التي تواجهها أضعف الفئات حالاً. وتشير التقديرات الآن إلى أن ما يزيد

تهدد حياة الصوماليين على الرغم من استجابة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية السريعة لحالات تفشي الأمراض التي يجري الإبلاغ عنها.

١٤ - وما زال انعدام الأمن يمثل العقبة الكبرى المهيمنة التي تعترض تقديم المساعدة الإنسانية إلى الفئات الأشد احتياجاً إليها، بما في ذلك المشردون داخليا والعائدون والمهاجرون لدوافع اقتصادية والفقراء من أبناء الحضر وجماعات الأقليات. ويظهر هذا بشكل خاص في منطقة غيدو التي قطعت فيها أسباب المساعدة الإنسانية عما يزيد على ١٥ ٠٠٠ شخص منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وأهم ما في الأمر أن العاملين في مجال المعونة الإنسانية يتعذر عليهم منذ ما يزيد على شهرين الاضطلاع بعمليات توزيع الأغذية ذات الأهمية البالغة. وقد شهدت منطقة الصراع في غيدو أيضا نزوح ما يقدر بـ ١٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي، منهم ٣ ٥٠٠ تم تسجيلهم، إلى منديرا في كينيا المجاورة، وما يتراوح بين ٣ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ لاجئ إلى دولو في إثيوبيا. وتشير التقديرات إلى وجود عدد يتراوح بين ٣٠٠ ٠٠٠ و ٣٥٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخل الصومال.

١٥ - وإثر وقف أنشطة الأمم المتحدة في مقديشو في أيار/مايو ٢٠٠٢، حُرِمَ ما يقدر بمليون من سكان المدينة من سبل الحصول على المساعدة الحيوية، ولا سيما في قطاعات الصحة والمياه والصرف الصحي. ومن الأمور المثيرة للقلق بشكل خاص توقف أيام التحصين الوطنية التي كان من المقرر بدؤها في أيار/مايو ٢٠٠٢ كجزء من حملة القضاء على شلل الأطفال. وأدى استمرار القتال في مقديشو إلى انعدام الأمن بدرجة تعذر معها ممارسة كامل الأنشطة الإنسانية والإنمائية هناك منذ أيار/مايو ٢٠٠٢.

على ٧٠٠ ٠٠٠ من الصوماليين يتضررون بشكل مباشر من حالة الطوارئ هذه.

١١ - وفيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، انخفض المحصول في موسم أمطار الغو في عام ٢٠٠١ في جنوب الصومال، فبلغ إجماليه ١١٥ ٠٠٠ طن متري من السراغوم والذرة. ولكن مما ساعد الصومال أن إجمالي إنتاج الحبوب كان أكثر من المتوسط، إذ بلغ ١٤٠ ٠٠٠ طن متري في أثناء موسم حصاد "داير" في عام ٢٠٠١. وقد قُدِّرَ إجمالي إنتاج الحبوب في جنوب الصومال في فصليّ الغو والداير في عام ٢٠٠١ بـ ٢٥٥ ٠٠٠ طن متري. وقد بدأ موسم أمطار الغو في عام ٢٠٠٢ بداية طيبة في شهر نيسان/أبريل وهو يبشر بالخير في مناطق باي وباكول وغيدو.

١٢ - وبالإضافة إلى الحبوب، تؤدي الثروة الحيوانية دوراً رئيسياً في مجال الأمن الغذائي بصفة عامة في الصومال، وذلك من خلال استهلاك الألبان واللحوم وغيرها من المنتجات وبيعها. وتعجز كثير من الأسر بدون هذا المصدر الحيوي للدخل عن شراء الأغذية الأساسية اللازمة. ومن ثم، كان للفوضى التي ضربت الأسواق والتجارة المحلية نتيجة للصراع وانعدام الأمن أثر سلبي عميق على الفئات الضعيفة. وقد طرأ تحسن طفيف في منطقة باري وأجزاء من منطقتي سول وساناغ فيما يتعلق بنوعية المراعي، وهي من العناصر التي لها أهمية بالغة بالنسبة لمن يعتمدون على الثروة الحيوانية. بيد أن سوء نوعية المراعي ما زال يؤثر تأثيراً سيئاً على منطقة أودال، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات تكاثر الماشية وانخفاض كميات الألبان المتوافرة.

١٣ - وفي قطاع الصحة، ما زالت الأمراض المتوطنة، من قبيل السل والملاريا والإسهال والتهاب الجهاز التنفسي الحاد، والأمراض الناشئة، من قبيل داء اللشمانيات، وتفشي الكوليرا، والحصبة، والالتهاب السحائي، بصورة دورية،

قبيل استمرار الحظر المفروض من قبل بعض بلدان الخليج على واردات الماشية الصومالية، وإغلاق واحدة من أبرز شركات التحويلات المالية الصومالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

١٩ - وعلاوة على ذلك، فقد أصاب الصراع واستلاب الأصول اقتصادات الأسر المعيشية بالشلل وأحجر مئات الآلاف من الصوماليين على الفرار من ديارهم. ومن الجدير بالذكر أن أشد من لحق به الضرر هم الفقراء من سكان الحضر والمزارعين نظرا لأهم أقل قدرة من الرعاة على نقل أصولهم. وقد أدى ضياع الأصول، بما فيها الأراضي، إلى تفشي الفاقة بين الأسر المعيشية التي كانت قبل ذلك مكتفية ذاتيا. ولم يجر بعد إعادة معظم هذه الأصول إلى أصحابها، نظرا لعدم وجود أي برامج لإعادة التأهيل والإعمار على نطاق واسع.

٢٠ - ورغم استمرار القطاع الخاص في التوسع، فإن حركته مقيدة إلى حد كبير لافتقار المؤسسات الوطنية بصفة عامة إلى القدرة على دعم النمو والحفاظ عليه. فقد أدى ضعف الخدمات المصرفية والمالية والأطر التنظيمية ومراقبة الجودة إلى الحد بدرجة كبيرة من إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية ومن القدرة على الاستفادة من عملية العولمة والتكامل الاقتصادي الجارية.

٢١ - وقد أدت في هذا الصدد عملية تقديم المساعدة وإعادة توزيع الموارد داخل العشائر والطوائف والأسر دورا حيويا في التخفيف من أسوأ الآثار المترتبة على الضغوط والأزمات المتكررة. وشكلت التحويلات مصدرا رئيسيا لحصائل النقد الأجنبي خلال السنوات العشر الأخيرة وساهمت مساهمة كبيرة في زيادة حجم الاقتصاد في الصومال. وحسبما ذكر آنفا، فإن إغلاق شركة البركة، وهي من الشركات الرائدة في مجال تحويلات الأموال، عقب

١٦ - وأدى وقف أنشطة المعونة الدولية في الشمال الشرقي في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢، الذي اقترن بتغيير القيادة في "بونتلاندا" والقتال الذي نشب فيما يتصل بذلك، إلى التوقف الفعلي لمشاريع إنسانية وإنمائية رئيسية تتراوح ما بين مشاريع للمياه والصرف الصحي ومشاريع لإصلاح ميناء بوساسو. بيد أن الموظفين الوطنيين ما زالوا يضطربون بأنشطة محدودة في ظل ظروف شاقة.

جيم - المسائل الاقتصادية

١٧ - ويعني انعدام القدرة المؤسسية على جمع وتصنيف الإحصاءات أن المتاح للصومال في الوقت الراهن من البيانات الإحصائية التي يمكن الاعتماد عليها لا يتعدى قدرا محدودا. بيد أن برنامج موجز رصد أوضاع الصومال، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويقدم له البنك الدولي الدعم في إطار صندوق التعمير بعد الصراع، يتعاون مع الحكومة الوطنية الانتقالية والإدارات الإقليمية وسائر الشركاء الإنمائيين في استعراض الاحتياجات من البيانات وترتيب أولوياتها، وفي جمع وتصنيف المعلومات الاجتماعية الاقتصادية. ومن المنتظر أن تساعد هذه المبادرة في تصنيف مجموعة من المؤشرات الإنمائية اللازمة لرصد الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية وتقييم أثر الجهود الإنمائية الدولية المبذولة في الصومال.

١٨ - ويعزى استشرى الضعف فيما يتصل بالأمور الأساسية في الصومال بصورة كبيرة إلى أن قاعدة الموارد الطبيعية هناك محدودة، وإلى أوجه القصور التي تشوب الوسائل المستخدمة في الإنتاج الزراعي والحيواني، وإلى الآثار الناجمة عن الممارسات الاقتصادية السابقة. وتساهم كذلك التغيرات المناخية وعدم انتظام الأمطار وحالات الجفاف المتكررة في إحداث هذا الضعف. ومما له دور هام أيضا في هذا الصدد بعض العناصر التي أوجدها الإنسان، وذلك من

ألف - الأمن الغذائي والتنمية الريفية

٢٥ - تشير تقديرات برنامج الأغذية العالمي إلى تعرض ما يصل إلى ٧٠٠ ٠٠٠ شخص في بعض مناطق الصومال إلى وضع غذائي خطير. وترمي استراتيجية برنامج الأغذية العالمي إلى المحافظة على حياة البشر، فضلا عن دعم سبل العيش والحفاظ عليها. وقد مكّنت هذه الاستراتيجية البرنامج من المساهمة في الإطار الأعم لبرامج إعادة التأهيل المتكاملة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على المرونة التي تمكّنه من الاستجابة للفرص الإنمائية ولحالات الطوارئ على حد سواء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بدأ البرنامج عملية غوثية رئيسية مستمرة لتوزيع الأغذية في مقاطعتي غربا حاري وبوردهوبو الواقعتين في منطقة غيدو، والتي لحقت بهما أضرار بالغة.

٢٦ - وفي أثناء هذه الفترة المشمولة بالتقرير، قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع ما مجموعه ٤٠٠ ٤٠ ١ طن من السلع الغذائية على ما يقدر بـ ١,٢ مليون من المستفيدين. وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بتزويد الأطفال المصابين بسوء التغذية بلوازم غذائية تكميلية وعلاجية متخصصة إضافية، عن طريق الشركاء المسؤولين عن التنفيذ في ١٢ من مراكز الرعاية الصحية للأمهات والأطفال، واثنتين من المستشفيات ومركزين للتغذية العلاجية في مناطق باي وباكول وغيدو وبنادير.

٢٧ - وتواصل وحدة تقييم الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة جمع وتحليل المعلومات اللازمة لفهم الوضع المتعلق بالأمن الغذائي، وهي قادرة على الإنذار في وقت مبكر بحالات الطوارئ من خلال عمليات الرصد المستمرة التي تضطلع بها.

٢٨ - وقد تعاونت منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم تجارة الماشية، عن طريق إيفاد

المأسة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، وتنامي الصعوبات التي تواجه الشركات الأخرى المشتغلة بعمليات تحويل الأموال دوليا، قد أثرا بصورة كبيرة على آليات التعامل مع الوضع في الصومال.

ثالثا - المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في الصومال

٢٢ - تعمل وكالات الأمم المتحدة في توافق مع ما يزيد على ٦٠ منظمة غير حكومية دولية تشكل بالاشتراك مع الأوساط المانحة الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة. وتواصل وكالات الأمم المتحدة تنفيذ استراتيجية إنسانية وإنمائية مكونة من أربعة أجزاء كانت قد اعتُمدت من قبل لزيادة سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وهيئة بيئة تمكينية لإقرار السلام والمصالحة. وتشمل هذه الاستراتيجية الكيفية التي ستضطلع بها الأمم المتحدة بما يلي: '١' ضمان سبل الوصول إلى السكان المستضعفين؛ '٢' هيئة بيئة عمل يسودها الأمن والأمان؛ '٣' توفير المساعدة والحماية؛ '٤' تحسين خدمات التنسيق والأمن والدعم.

٢٣ - وكما ذكر من قبل، فإن أمن موظفي المساعدة الإنسانية يمثل أحد الشواغل الرئيسية. فالظروف الأمنية يصعب التنبؤ بها، إذ أنها تتفاوت بصورة أساسية من منطقة إلى أخرى. وكثيرا ما يؤدي انعدام الأمن واندلاع الصراع إلى استحالة وصول الموظفين إلى السكان المستضعفين، كما يواجه العاملون في الميدان تهديدات مباشرة لسلامتهم.

٢٤ - وعلى الرغم مما تواجهه الأمم المتحدة وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية من بيئة محفوفة بالمصاعب، بل وعدائية في كثير من الأحيان، فقد أحرز قدر كبير من التقدم فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الواردة في النداء الموحد المشترك فيما بين الوكالات لعام ٢٠٠٢ فيما يتصل بتقديم المساعدة.

المستهدفين البالغ عددهم ٢٢٠ ٠٠٠ شخص على إثر تفشي التهاب السحايا في هرغيزا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وتواصل المنظمة كفالة رصد الحالة، وتدعم معالجة الإصابات في مستشفى هرغيزا. وهي تقدّم أيضا الدعم المخبري عن طريق توفير مجموعات المواد المخبرية للمرافق الصحية المعنية.

٣٢ - ووضعت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف برامج ترمي إلى مكافحة الأمراض السارية ذات الأولوية (المالاريا والتدرن والإسهال والتهاب الجهاز التنفسي الحاد). وركّزت هذه البرامج بشكل خاص على تدعيم الخدمات الصحية. ووفرت اليونيسيف العقاقير الأساسية والمعدات الطبية الضرورية لحوالي ٤٠٠ مرفق صحي، بما في ذلك المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية للأمهات والأطفال والمراكز الصحية.

٣٣ - وشرعت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف في تنفيذ مشروع لتوفير العلاج لمتلازمات الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. وتم تحديد ١٣ موقعا وتزويدها في جملة أمور بالعقاقير والكتيّبات والرسوم البيانية التشخيصية ونماذج الإبلاغ وورقات تسجيل الإحصاءات. وتُكفل سلامة الدم في المستشفيات عن طريق تزويد المستشفيات بمجموعات اللوازم الطبية.

٣٤ - وفي عام ٢٠٠١، قامت منظمة الصحة العالمية بتدريب إحصائيي الصحة العاملين في المرافق الصحية في غارووي وبايدوا ومقديشو على علاج متلازمات الأمراض. ووفرت اليونيسيف تدريبا مماثلا في هرغيزا. وتواصل تدريب إحصائيي الصحة في هرغيزا وبايدوا ومقديشو على المعالجة السريرية لحالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبالرغم من انخفاض الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الصومال، فقد أعطت منظمة الصحة

بعثة إلى الإمارات العربية المتحدة للوقوف على اللوائح المعمول بها هناك لاستيراد اللحوم المثلجة. كما عقدت في زمبابوي فصول تدريبية للعاملين في أماكن الذبح.

٢٩ - أما فيما يتعلق بالتنمية الريفية، فتصدّر اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة المبادرات القائمة في هذا الميدان، وتتعاون في الوقت نفسه مع غيرها من وكالات الأمم المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية. وتشمل الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها توفير المياه وإصلاح الآبار وأماكن تجميع المياه. وقد عملت اليونيسيف بصورة وثيقة في منطقة الشمال الشرقي مع إدارة المياه في "بونتلاندا" في مجال تنسيق هياكل نظم المياه وتخطيطها وإدارتها. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في منطقة الشمال الغربي بتدريب ١٢ لجنة من لجان القرى بهدف تمكينها من وضع نظم مستدامة لإدارة المياه تشارك فيها المرأة مشاركة كاملة. وفي منطقتي وسط وجنوب الصومال، وجهت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي مزيدا من التركيز إلى إصلاح إمدادات المياه في القرى أو الريف وعلى النظم الصغيرة لتوفير المياه. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قامت اليونيسيف بإصلاح ما يزيد على ٢٠ من هذه النظم ونحو ١٢٠ من الآبار التي تم حفرها يدويا، وفوفرت بذلك المياه العذبة لما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ نسمة.

باء - الصحة والتغذية

٣٠ - بذلت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، بالاشتراك مع شركاء تنفيذيين آخرين، جهودا ترمي إلى الحد من انتقال العدوى. واستجابت المنظمة واليونيسيف لتقارير عن انتشار الكوليرا وتفشيها بإرسال أفرقة الاستجابة وتزويد مراكز علاج الكوليرا بالإمدادات الطبية اللازمة.

٣١ - ونجحت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وشركاء تنفيذيون آخرون في تحصين ١٩٠ ٠٠٠ شخص من السكان

٣٨ - وتواصل اليونيسيف عملها الدؤوب للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وتعاونت مع جامعة الأزهر في مصر فضلا عن السلطات المحلية في الصومال لتدريب المدربين من مختلف المجموعات الإقليمية العاملة في مجال مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى في الصومال. وقامت هذه المجموعات بالتوعية على الصعيد الإقليمي وصعيد المقاطعات والقرى، ودعت إلى تبادل التجارب وأفضل الممارسات وحشد الأسر والجماعات للعمل على القضاء قضاء تاما على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وتشارك اليونيسيف أيضا في الإعداد المتزامن لمنهجين مختلفين للتوعية بهذه المسألة. ونجحت مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دعم تنفيذ برنامج لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى في بوروما، بمنطقة أودال.

٣٩ - وفيما يتعلق ببرامج التغذية الهادفة، تواصل وحدة تقييم الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة إجراء تقييمات سنوية للحصاد والاحتياجات من المعونة الغذائية ورصد العجز في الأمن الغذائي. وهي تدعم أيضا مراقبة التغذية بواسطة شركاء في القطاع الصحي.

٤٠ - وفي جنوب الصومال، ما زالت معدلات سوء التغذية تُعدّ من أعلى هذه المعدلات في القرن الأفريقي. وبالرغم من تدهور حالة السكان في الشمال، لا تزال الحالة هناك أحسن بكثير من الجنوب. وتسهم منظمة الأغذية والزراعة في مبادرة جديدة تسعى إلى تحسين الحالة الغذائية للفئات الأكثر ضعفا في مناطق غيدو وباي وباكول عن طريق دعم مبادرات الأمن الغذائي الأهلية وزيادة التنسيق بين الأنشطة الجارية في قطاعي الصحة والأمن الغذائي.

٤١ - وواصل برنامج الأغذية العالمي دعم برامج التغذية في المدارس الواقعة في المناطق المستقرة. وتواصل اليونيسيف تزويد مراكز التغذية العلاجية والتكميلية ومراكز الرعاية

العالمية واليونيسيف الأولوية للتوعية بمخاطر هذه الإصابة، ولا سيما توعية الشباب.

٣٥ - وعززت منظمة الصحة العالمية قدرتها، بما في ذلك تنمية القوى العاملة في المجال الصحي، عن طريق الأنشطة التالية: تدعيم قدراتها المخبرية في مجالات استقصاء الإصابات بالتدرنّ والمالاريا والتهاب السحايا؛ وسلامة الدم ومكافحة الكوليرا؛ والاستجابة الطارئة لتفشي الأمراض.

٣٦ - وكانت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف قد قررتا في الأساس الاضطلاع في عام ٢٠٠١ بأربع جولات من أيام التحصين الوطنية ضد شلل الأطفال/الشلل الرخو الحاد تستهدف ١,٣ مليون طفل. وأعاق الصراع وانعدام الأمن هذه الحملة. ومع ذلك، فقد خُصص يومان لاستكمال التحصينات وثلاثة أيام وطنية للتحصين في عام ٢٠٠١. وفي عام ٢٠٠٢، خُصص حتى الآن ثلاثة أيام لاستكمال التحصينات. وتم تطعيم ما يقارب ١,٢ مليون طفل في كل جولة وطنية.

٣٧ - وفيما يتعلق بالصحة الإنجابية، يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان بنشاط، بالتعاون الوثيق مع منظمة "كير"، على إنجاز دراسة استقصائية أساسية للصحة الإنجابية في غارووي والمناطق المحاورة في بونتلاندا. ووفر الصندوق التدريب على الرعاية قبل الولادة والرعاية التوليدية الأساسية لـ ٣١ قابلة تقليدية من القرى في غارووي. وجرى تدريب إحدى وعشرين قابلة في غارووي على الرعاية التوليدية الأساسية والطارئة. وفي عام ٢٠٠٢، زود الصندوق أيضا وزارة الصحة في صوماليلاند بإمدادات لتنظيم الأسرة. ووزعت اليونيسيف مجموعات من لوازم التوليد النظيفة على القابلات التقليديات والمرافق الصحية التي تقدّم الرعاية قبل الولادة في أرجاء الصومال.

دال - التعليم

٤٥ - رغم ازدياد عدد المدارس العاملة وعدد التلاميذ المسجلين في المدارس بنسبة تفوق ٣٠ في المائة منذ الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، فإن النسبة المئوية الوطنية الإجمالية للتلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية تبلغ ١٣,٦ في المائة. ويظل التفاوت بين الجنسين شاغلا رئيسيا في هذا الصدد.

٤٦ - وبموجب برامج التعليم النظامي الابتدائي، تواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف تعاونهما في المشاريع التي تدفع بالتعليم النظامي وغير النظامي قدما في الصومال. وتواصل الوكالتان الاضطلاع بدور قيادي في عملية إصلاح منهج التعليم الابتدائي الصومالي الجديد. ويجري العمل على إعداد منهج دراسي جديد وكتب مدرسية جديدة. وقد أتمت اليونيسيف وضع مواد لجميع مواضيع الدراسة الرئيسية الستة الخاصة بالصفوف من الأول إلى الرابع، وقامت اليونسكو بطباعتها. وللمرة الأولى منذ ما يزيد على عقدين من الزمن، ستتاح لأطفال الصومال كتب مدرسية معاصرة جيدة النوعية.

٤٧ - ووفرت اليونيسيف التدريب أثناء العمل لـ ٥٠٠٠ مدرس في مجال منهجيات الكتب المدرسية الجديدة وجوانبها التربوية. وتعمل اليونسكو على وضع ستة وخمسين كتابا مدرسيا للصفوف العليا من المرحلة الابتدائية مع مناهجها الدراسية ودليل المدرس ومواد القراءة التكميلية. وبدأ التدريس في كلية إعداد المدرسين في صوماليلاند بمساعدة اليونسكو، إذ استقبلت الكلية في السنة الأولى ٢٥٠ طالبا.

٤٨ - وقطع نظام معلومات إدارة التعليم الذي أدخلته اليونيسيف شوطا متقدما وترسّخ في المدارس الابتدائية في أرجاء الصومال وبدأ يعطي بيانات منتظمة وموثوقة.

٤٩ - ويتواصل التركيز على التعليم الابتدائي عن طريق قنوات بديلة. فقد أُنجزت اليونيسيف دراسة عن السكان

الصحية للأمهات والأطفال بالإمدادات. وهناك تعاون مثمر بين هاتين الوكالتين وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية، كاتحاد الصحة في غيدو، ومنظمة العمل ضد الجوع. وحصل ما يزيد على ٣٢ ٤٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية على مجموعات من المواد الصحية والغذائية من اليونيسيف، وعلى حصص لإعاشة الأسر من برنامج الأغذية العالمي.

جيم - المياه والصرف الصحي

٤٢ - تواصل اليونيسيف الاضطلاع بدور قيادي في البرامج الرامية إلى تعزيز الصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس. وتم توزيع أدوات الصرف الصحي لمساعدة جماعات المشردين داخليا على تنظيف بيئتهم. ووفرت اليونيسيف الكلور والتدريب على تنقية المياه كجزء من الجهود التي تُبذل لكفالة الوقاية من الكوليرا ومكافحتها في البلد.

٤٣ - وخرّنت اليونيسيف بصورة مسبقة ما يقارب ٢٠٠ برميل من الكلور و ٦٠٠ ٠٠٠ كيس صغير من أملاح الإماهة الفموية و ٢٠ مجموعة للوزم مكافحة الكوليرا لاستخدامها أثناء موسم انتشار الكوليرا. وقدمت منظمة الصحة العالمية أيضا معدات اختبار المياه إلى مختبرات المستشفيات في مقديشو وبوساسو ولاس أنود بغية تحسين نوعية المياه المستهلكة والحد من الأمراض المنقولة بالمياه.

٤٤ - وتقدّم منظمة الصحة العالمية حاليا الدعم لـ ٦٦ قرية ذات احتياجات إنمائية أساسية في الصومال عن طريق توفير الدعم المنتظم المتمثل بالمياه والمواشي والرعاية البيطرية والتجارة على نطاق صغير والمهنيين من ذوي المهارات.

المتواصلة لبناء القدرات المتصلة بتعزيز السلم والتنمية على الصعيد المحلي باستمرار.

هاء - حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية

٥٢ - امثالاً لقرار الجمعية العامة ١٣٦/٥٤، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الذي طُلب فيه إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يدعم قدرات المرأة في حالات الصراع المسلح ويشجع إدماج مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطة بناء السلام، حقق الصندوق إنجازات في المجالات التالية في الصومال.

٥٣ - فيما يتعلق بالتسريح وإعادة الإدماج، وضع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قاعدة بيانات مفصلة حسب نوع الجنس عن الأفراد السابقين في الميليشيات وأسرهم. واضطلع الصندوق المنظمات غير الحكومية الشريكة، في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٢، بتقييم العبء النفسي الذي تتحمله الإناث اللواتي يقمن برعاية المحاربين السابقين. وفضلاً عن هذه الدراسات، كلف الصندوق بعثة من الخبراء المستقلين بإجراء تقييم جنساني شامل لأثر الصراع المسلح على المرأة ولدور المرأة في بناء السلام. وحصل الصندوق على دعم كبير من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونسيف ومكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال وبرنامج الأغذية العالمي وشركاء آخرين.

٥٤ - وتمثل المسائل الجنسانية وقضايا المرأة جانباً هاماً من أنشطة إعادة الإدماج التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتواصل المفوضية في هذا الإطار التشاور مع المجموعات النسائية الشعبية ودعمها بغية تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام والمصالحة. وفي عام ٢٠٠١، التزمت المفوضية بدعم مركز غالكاسيو التعليمي للسلام والتنمية في "بونتلاندا" من أجل تعزيز دور المرأة في بناء السلام.

الرّحل تُستخدم لإيجاد وسائل لتوفير تعليم ابتدائي جيد النوعية للأطفال الرّحل. وأنجزت اليونسيف في عام ٢٠٠١ مجموعات التعليم غير النظامي التي تشمل المناهج وبرامج التدريس والمجموعات المخصصة للمتعلّم ودليل المدرّس لتعليم الحساب والقراءة والكتابة والعلوم والدراسات الاجتماعية والمهارات الحياتية (بما في ذلك الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وتشويه الأعضاء التناسلية للأثني ومجالات أخرى بالغة الأهمية).

٥٠ - ودعمت اليونسيف تشكيل ١٠٠ مجموعة أهلية لتعليم وإنماء الشباب، وتم إصلاح وتجهيز ١٥ ملعباً لكي تستخدمها هذه المجموعات. وشمل الدعم الذي قدّمته اليونسكو بناء قدرات السلطات المعنية بالرياضة وإدماج الأنشطة الرياضية في عملية نزع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وذلك عن طريق مشروع الرياضة من أجل السلام الذي يقوم بشكل أساسي بالتخطيط للأنشطة الرياضية في إطار عملية التسريح على صعيد الصومال ككل. وتم تمكين المجتمعات المحلية ووضع المناهج الدراسية عن طريق التدريب على المهارات المهنية التقنية الذي خضع له ما يزيد على ١٠٠ متدرب شاب لا يرتادون المدارس من أجل اكتساب المهارات المطلوبة للعمل ومن أجل تمكين المجتمعات المحلية.

٥١ - ووفرت اليونسكو التدريب في المؤسسات لتسريح ٤٥٠ من أفراد الميليشيات تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والخامسة والثلاثين. وتم تدريب متدربين من الأميين ومن يجيدون الكتابة والقراءة على ١١ مهنة. وعن طريق برامج التربية المدنية والتربية على السلم، أنتجت اليونسكو ووزعت ٦٠ حلقة إذاعية بثتها جميع محطات الإذاعة الشريكة في الصومال. وتشكّل هذه البرامج جزءاً من الجهود

وسيشجع هذا المشروع وكالات إنفاذ القوانين على التصدي لما تتعرض له النساء والفتيات من عنف وانتهاك لحقوقهن.

واو - إعادة الإعمار إلى الوطن وإعادة الإدماج

٥٩ - في إطار الجهود الإجمالية لبناء السلام والمصالحة، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ التشجيع بشكل نشط على العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة إدماج اللاجئين الصوماليين بصورة أولية في شمال الصومال حيث تنعم الأوضاع الأمنية بالاستقرار.

٦٠ - وتمت في الفترة التي يشملها التقرير مساعـدة ما مجموعه ٣٦ ٠٠٠ لاجئ صومالي على العودة، ولا سيما من شرق إثيوبيا. وأعيد إلى الوطن ما مجموعه ٣٣٣ ٥١ لاجئاً من مختلف أنحاء العالم في عام ٢٠٠١. وبنهاية عام ٢٠٠١، حققت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هدفها المتمثل بإغلاق ثلاثة مخيمات في شرق إثيوبيا.

٦١ - وتنفّذ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مشاريع أهلية في مجالات العودة ترمي إلى تحقيق الاعتماد على النفس وتوسيع الخدمات الأساسية لتعزيز قدرة السلطات المحلية والجماعات على استقبال العائدين. ويُنفّذ حالياً ١١٨ مشروعاً لإعادة الإدماج بالمشاركة مع وكالات كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمات غير الحكومية الشريكة والسلطات المحلية والمستفيدين.

٦٢ - وتحت قيادة المنسق المقيم المعني بالشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، جددت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وعززت التزامها بالعمل معا لتلبية الاحتياجات القصيرة الأجل والطويلة الأجل المتعلقة بإعادة إدماج السكان ومجتمعهم المحلية.

٥٥ - وفي "صوماليلاند"، قدّمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأثاث ولوازم توليد الدخل لأربع مراكز لتعليم الحياة الأسرية للمجموعات النسائية التي حصلت على مهارات إنتاجية عن طريق التعليم غير النظامي لتحسين مستواهن المعيشي وتعزيز اعتمادهن على النفس.

٥٦ - وطلبت المنظمات النسائية أيضاً من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقديم الدعم التقني لحملة المرأة الصومالية لنزع السلاح في المناطق الجنوبية والوسطى. وقام الصندوق، في إطار دور الوساطة الذي يضطلع به، بتأمين الاتصال بين النساء من دعاة السلام ووكالات الأمم المتحدة الرئيسية ومنظمات أخرى. كما اضطلعت اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور نشط للغاية في تعزيز مساهمة المرأة في بناء السلام والمصالحة.

٥٧ - ويواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دعم الحوار بين النساء اللواتي ينتمين إلى عشائر مختلفة بغية تعزيز المصالحة والسلام في المناطق الشمالية الشرقية ومنطقة شايبلي السفلى. وبالإضافة إلى ذلك، دعم الصندوق مشاركة أربع نساء صوماليات في حلقة دراسية عن سياسة إدماج مراعاة المنظور الجنساني في سياسات وبرامج بناء السلام والسياسات والبرامج الإنسانية الخاصة بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ودعم الصندوق كذلك مشاركة امرأتين صوماليتين في المؤتمر المعني بالمرأة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في منطقة القرن الإفريقي.

٥٨ - وتعاون صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشكل وثيق مع برنامج الحماية المدنية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إدماج مراعاة المنظور الجنساني في أنشطته. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بدأ الصندوق تنفيذ مشروعه الذي سيكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة من قبل الدولة والجمهور لمناهضة حرمان المرأة من اللجوء إلى القانون.

وتحسين تبادل المعلومات الخارجية بشأن أعمال الحقوق القانونية والمادية والمتصلة بالسلامة البدنية للعائدين لكي يتسنى للوكالات اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز إعادة الإدماج بصورة قابلة للاستمرار.

زاي - البرامج الإنمائية

٦٧ - أكمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صياغة المرحلة الجديدة من برنامج الحماية المدنية في الصومال، وذلك بغية تعزيز التنسيق الاستراتيجي والملكية الصومالية لأنشطة المشاريع، فضلا عن التعاون فيما بين الوكالات ضمن إطار عمل الاستراتيجية الإنمائية لبناء السلام. وتشمل سمات هذا البرنامج الرئيسية زيادة تعبئة جهود المجتمعات المحلية للمشاركة في إعادة بناء جهاز إنفاذ القانون وجهاز القضاء، مع التركيز الشديد على حقوق الإنسان ومشاركة المرأة في إعادة إرساء سيادة القانون.

٦٨ - وسيواصل البرنامج توفير الدعم لجهود الصومال في مجال نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة الإدماج فضلا عن إعادة إرساء سيادة القانون والإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام.

٦٩ - وقد أكمل برنامج الحد من الأسلحة الصغيرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرحلته الأولية للمساعدة التحضيرية، إذ وضع إطار عمل للبحث ومشروع متعدد السنوات لدعم جهود الأمم المتحدة من أجل تعزيز الحظر على الأسلحة وتناول المسائل المتعلقة بانتشار الأسلحة الصغيرة والخطر الذي تشكله هذه الأسلحة على المجتمعات المحلية الصومالية وعملية بناء السلام. وفي هذا المجال أنشأ قرار مجلس الأمن ١٤٠٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ فريق خبراء للتحقيق في انتهاكات الحظر على الأسلحة ولتقديم توصيات لاتخاذ إجراءات أخرى من جانب المجتمع الدولي.

٦٣ - وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتشديد و/أو إصلاح ٤١ مدرسة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ووفرت إمكانية الدراسة لما مجموعه ٦٠.٠٠٠ طفل منذ عام ١٩٩١. واستفاد أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ امرأة وطفل من إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الخاصة بالأمهات والأطفال في أعقاب تشييد أو إصلاح ما مجموعه ٥٥ مركزا صحيا ومرفقا ذي صلة، شُيد أو أُصلح ١٠ منها أثناء فترة الإبلاغ. وتم إكمال ٤٦ مرفقا من مرافق المياه وما زال العمل جاريا في خمسة منها في أثناء الفترة المذكورة.

٦٤ - وبالإضافة إلى ذلك، تقوم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية بتوفير مستشارين لبرنامج إعادة الإدماج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تقييم احتياجات العائدين في مجال الزراعة والثروة الحيوانية في مقاطعتي هيرغيزا وبوراو. وسيتم إعداد اقتراحات متماشية مع الخطة الإنمائية المشتركة بين الوكالات.

٦٥ - وفي عام ٢٠٠١، وفرت الإدارة في صوماليلاند حماية دولية لأكثر من ٥٨٩ لاجئا من المناطق الحضرية، وتلقى ٢٠٥ منهم بدلات للمعيشة الشهرية وذلك بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي أشرفت على هذه العملية. وواصلت المفوضية إعادة التوطين في بلدان ثالثة كحل دائم رئيسي للاجئين الذين لا أمل لهم في إعادة التوطين الطوعي أو في الاكتفاء الذاتي من خلال الإدماج المحلي. وجرت إعادة توطين ٨٨ لاجئا بالفعل في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بينما قُبل ١٤ شخصا آخر من أجل إعادة توطينهم.

٦٦ - وعززت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نظامها لرصد العائدين في عام ٢٠٠٢. ويتمثل هدفها الرئيسي في ضمان إعادة توفير الحماية الوطنية بصورة فعالة

الإثمائي. ويهدف هذا النشاط الذي تشترك فيه وكالات متعددة إلى التصدي لتفشي مشكلة الصدمات النفسانية - الاجتماعية والأمراض العقلية في المجتمعات المحلية الصومالية المتأثرة بالصراع. وستبدأ الأنشطة النموذجية في تموز/يوليه في شمال غرب الصومال.

٧٥ - ومن حيث الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآن على التخفيف من وطأة الفقر الذي يعاني منه الناس في الصومال عن طريق دعم نمو القطاع الخاص وتنميته وإعادة إدماج اللاجئين العائدين والمشردين داخليا والمسرحين من أفراد الميليشيا. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نشاطها في صوماليلاند عن طريق برامجها لتعزيز الاكتفاء الذاتي للمرأة من الناحية الاقتصادية.

٧٦ - ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تخطيط وإدارة الاقتصاد الكلي في الصومال للتصدي للقيود التي تواجه تنمية القطاع الخاص ونموه. ويشمل أيضا الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتشجيع القطاع الخاص وتنميته تعزيز النظام القانوني والتنظيمي للخدمات المالية والعمل بالنظام المصرفي التجاري من أجل النهوض بالتجارة.

٧٧ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتشاور مع الشركاء والوكالات الأخرى، بالتخطيط لإعداد ورقة استراتيجية مؤقتة للتخفيف من وطأة الفقر في الصومال. وستوفر هذه الوثيقة تحليلا للفقر في البلد وتقديم مبادئ توجيهية للسلطات الوطنية وللمجتمع الدولي.

٧٨ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا بالعمل مع شركات التحويلات الصومالية والشركاء الآخرين للنظر في الخيارات الممكنة اتباعها فيما يتعلق بالنظم التنظيمية. فقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه التحديد بتشجيع الحوار فيما بين السلطات الحكومية والشركات الصومالية

٧٠ - ويبرهن البدء في مشروع التأهيل النموذجي القائم على العمل والتابع لمنظمة العمل الدولية لدعم أنشطة التسريح الواسعة النطاق في الصومال على الجهود المتجددة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي وإعادة إدماج الميليشيات في المجتمع.

٧١ - وشرعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة في برنامج واسع النطاق لحماية الأطفال في الصومال بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع وكالات أخرى ويتناول هذا البرنامج الآليات الرسمية وغير الرسمية لإنفاذ القانون وقضاء الأحداث، وبناء قدرات ضباط الشرطة فيما يتصل بحماية الطفل ومنع جنوح الأطفال وتدريب الشباب والأسلحة الصغيرة وتسريح الجنود الأطفال.

٧٢ - وتعمل اليونيسيف مع منظمة غير حكومية محلية لدعم تسريح الجنود الأطفال السابقين وإعادة إدماجهم في مقديشو. ويهدف المشروع، الذي بدأ في الربع الثالث من عام ٢٠٠١، إلى إعادة إدماج حوالي ١٢٠ شابا من المخندين الذين كانوا يقاثلون في السابق في صفوف الميليشيا المحلية. وتعكف اليونيسيف على تيسير تسريح الجنود الأطفال السابقين في مقديشو.

٧٣ - وشرعت اليونيسيف في إجراء دراسة لاستعراض الاحتياجات الخاصة بحماية الأطفال في الصومال ولترتيب أولويات الأنشطة المقبلة. وتتعاون اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كجزء من هذه العملية، مع هيئة إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من أجل إجراء تحليل أكثر تفصيلا للأحوال في شمال غربي الصومال.

٧٤ - وسيدأ، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري والوكالات المتخصصة، مشروع الاستشارة النفسانية والاجتماعية الذي أُعدَّ بمبادرة من برنامج الأمم المتحدة

للوصول إلى المجتمعات ضعيفة الحال وإيصال مساعدات الإغاثة.

٨١ - ومن التقييمات الهامة التي شاركت فيها الوكالات، قامت الوحدة بتنسيقها أثناء فترة الإبلاغ، التقييمات التي أجريت للأمن وللشؤون الإنسانية في غيدو في حزيران/يونيه ٢٠٠١، وفي باكول وغيدو الوسطى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفي بولاهاوا والمناطق المجاورة، فضلا عن منطقة باري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٨٢ - وتواصل الوحدة تشجيع التطبيق الواسع النطاق للمبادئ الإنسانية والقواعد الأساسية، وإقامة العلاقات مع السلطات المحلية في الصومال على أساس هذه المبادئ والقواعد.

٨٣ - كما يواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المعني بالصومال أنشطته لضمان التصدي المنسق للاحتياجات الخاصة للمشردين داخليا في جميع أرجاء الصومال. ولا يأمل معظم هؤلاء المشردين في العودة إلى ديارهم في المستقبل القريب وهم متمركزون في مستوطنات تقع في أماكن ومراكز حضرية أكثر أمانا. وتقوم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الآن بتنفيذ أنشطة محدودة لدعمهم. ولا يزال ينبغي تنفيذ الكثير في هذا المجال، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير المياه والصرف الصحي والتثقيف الصحي والحماية. ويبدل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المعني بالصومال الآن مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية جهودا متضافرة لإكمال دراسة استقصائية لحالة المشردين داخليا من أجل تيسير وضع استراتيجيات ومشاريع للأنشطة الفورية والطويلة الأجل على حد سواء.

٨٤ - وقد وفر نظام الأمن التابع للأمم المتحدة الدعم لأوساط المساعدة الإنسانية، بما في ذلك وكالات الأمم

والمؤسسات المصرفية الدولية لتعزيز فهم سوق وعمليات التحويلات في الصومال بصورة أفضل. ويرمي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى خلق بيئة لتمكين الشركات من الامتثال للقواعد والنظم المالية الدولية عن طريق استخدام إجراءات ونظم شفافة.

٧٩ - وفيما يتعلق بالبنى التحتية، فإن مشروع الهيئة المؤقتة للإشراف على الطيران المدني في الصومال التابع لمنظمة الطيران المدني الدولي يدير مركزا لمعلومات الطيران في نيروبي، حيث يقدم خدمات معلومات الطيران للحركة الجوية العابرة. ويجري تقديم خدمة معلومات الطيران بالمطارات وخدمات الإنقاذ وإطفاء الحرائق بمطارات بربرة وبوساسو وهيرغيزا. ويوفر المشروع فرص عمل ثابتة لـ ٩٧ صوماليا جرى توزيعهم على مركز معلومات الطيران وعلى المطارات الثلاثة. وقد أكملت محطة جديدة للركاب في هيرغيزا.

حاء - التنسيق والأمن

٨٠ - تواصل وحدة التنسيق التابعة للأمم المتحدة والتي تتكون من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المعني بالصومال وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القيام بالأدوار المسندة إليها فيما يتعلق بدعم تنسيق أنشطة المساعدة الإنسانية والتفاوض بشأن إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أرجاء الصومال. وإذ تعمل الوحدة في ذلك بالتعاون الوثيق مع الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة. ويرأس فريق الاستجابة الإنسانية التابع للهيئة، وهو آلية للاستجابة السريعة في حالات الطوارئ الإنسانية، رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المعني بالصومال، بالنيابة عن منسق الشؤون الإنسانية. ويقوم هذا الفريق حاليا بتنسيق الجهود من أجل التصدي للأزمة في غيدو، بما في ذلك التفاوض

عدم تناسبه مع المطلوب عن تراكم الآثار العكسية على الكثير من المدنيين من ضعاف الحال وعلى إنجاز الاستراتيجيات والأهداف عموماً.

٨٧ - ونظراً لأن معظم الأنشطة تُخدم بعضها البعض، فينبغي تلبية احتياجات التمويل بأسرع وقت ممكن ويتعين توزيع التبرعات بالتساوي على جميع القطاعات الرئيسية لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأثر ولضمان تكاملها.

رابعاً - النتائج

٨٨ - لا يزال الفقر مستشرياً على نطاق واسع ولا تزال الصومال للأسف تعدّ أحد أفقر البلدان في العالم، إذ هناك ما يقدر بحوالي ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة من ضعاف الحال الذين يعيشون عيشة تقارب عيشة الكفاف أو تقل عنها. وهؤلاء الصوماليون من ضعاف الحال محرومون من إعادة بناء أسرهم المعيشية بطريقة مستدامة لأن انعدام الأمن كثيراً ما يعرقل التقدم ويعوق الكثير من البرامج المخصصة لمساعدتهم.

٨٩ - ولا تزال الحالة الأمنية في أرجاء كثيرة من الصومال هشة، مما يؤثر تأثيراً عكسياً على عمليات الأمم المتحدة. ورغم تمكن الأمم المتحدة من الإبقاء على وجود قوي للموظفين الدوليين والوطنيين في الشمال الغربي نظراً للأحوال الأمنية المستقرة نسبياً، فإن الوصول إلى المناطق الشمالية الشرقية والوسطى والجنوبية لا يزال مقيداً. ونظراً إلى أن عرقلة البرامج المتصلة بالأمن تزيد بشكل مباشر من معاناة الشعب الصومالي، يتعين على القادة الصوماليين في جميع أرجاء البلد أن يكفلوا سلامة موظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية الذين يعملون في المناطق التي تقع تحت سيطرتهم وأن يسهلوا من توفير المساعدة لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها.

المتحدة طوال فترة الإبلاغ. وقام الفريق الأمني، تحقيقاً لهذه الغاية، بتحديث كتيب الأمن الصومالي وتحسين معدات الاتصالات والأمن للوفاء بالحد الأدنى من معايير التشغيل الأمنية في المكاتب الأربعة الواقعة في الصومال. ويواصل الفريق الأمني التابع للأمم المتحدة، بدعم من سبعة من ضباط الأمن في المناطق المختلفة، رصد الحالة الأمنية عن كثب بغية تحسين قدرته على الاستجابة وتوفير أقصى قدر ممكن من الحماية لموظفي الشؤون الإنسانية. ولا يزال الدعم المتواصل الذي تقدمه الجهات المانحة لعمليات الأمن أمراً أساسياً للتحديد الناجح والمستمر للمناطق الآمنة ولتيسير سبل الوصول الآمنة أمام موظفي الأمم المتحدة.

طاء - المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء

٨٥ - تتيح تبرعات المانحين تنفيذ البرامج الإنمائية والإنسانية التابعة للأمم المتحدة في الصومال. وقد طُلب في إطار نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٢ ما مجموعه ٨٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتم التبرع حتى الآن بمبلغ مجموعه ٢٣ مليون دولار، وهو ما يوازي ٢٨ في المائة من مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠١، ورد عن طريق النداء الموحد المشترك بين الوكالات مبلغ ٢٩ مليون دولار من مجموع المبلغ المطلوب، وهو ١٤٠ مليون دولار.

٨٦ - ونتيجة لذلك، كان تنفيذ البرامج، التي تعتمد على التمويل المقدم عن طريق عملية النداءات الموحدة فقط، محدوداً. وتشمل بعض البرامج التي تأثرت بذلك الأنشطة الرئيسية المشتركة بين القطاعات التي تركز على حقوق الإنسان وعلى الجنسين. وقد استخدمت الوكالات الأموال المتأتية من المصادر الرئيسية أو عن طريق الاقتراض من مشاريع أخرى لتلبية الاحتياجات العاجلة ولا سيما في قطاع الصحة. وفي حالة الصومال، أسفر الافتقار إلى التمويل أو

٩٣ - وختاماً، فإنه نظراً لاستمرار الطوارئ الإنسانية في الصومال، من جرّاء عوامل مختلفة، منها مواصلة الاقتتال فيما بين الفصائل، وانتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي الأساسي، يوصى بمواصلة تقديم التقارير سنوياً إلى الجمعية العامة بشأن الأنشطة الإنسانية وجهود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال.

٩٠ - ورغم هذه العقبات، تواصل الأمم المتحدة بالتعاون مع شركاء التنفيذ، إيصال المساعدة الإنسانية والإنمائية إلى كثير من المناطق في الصومال. وما زالت الأمم المتحدة، التي تزيد مشاريعها في الصومال عن ٩٠٠ مشروع، ملتزمة التزاماً قوياً بمساعدة هذا البلد. وللأسف، فإن الاستجابة الضعيفة من جانب الجهات المانحة للنداءات الموحدة في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ منعت وكالات الأمم المتحدة من التلبية الكاملة لاحتياجات الطوارئ في الصومال. ولذا، فإن الدعوة موجهة إلى الدول الأعضاء لدعم الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة الانتعاش في الصومال دعماً جاداً عن طريق عملية النداءات الموحدة وغيرها من الآليات.

٩١ - ومن الأهداف الرئيسية لبرامج الأمم المتحدة في الصومال المساهمة في القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وضمان مشاركة المرأة مشاركة جادة في عمليات التنمية وصنع القرار. ويجري الآن بذل الجهود للقضاء على الممارسات الثقافية الضارة والسماح في آخر المطاف للنساء في الصومال بالتمتع التام بحقوق الإنسان. ومن الهام تقديم الدعم البرنامجي المتواصل لهذا المسعى.

٩٢ - وستواصل الأمم المتحدة، بدعم من المجتمع الدولي، العمل من أجل دعم المصالحة الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الصومال، وذلك عن طريق تطبيق نهج تدريجي للمشاركة المتزايدة. ويعد هذا النهج في نهاية المطاف أنجع سبيل لتوفير الدعم الإنساني والإنمائي. وستضطلع الأمم المتحدة أيضاً، مع مواصلة المساعدة التي تقدمها في المناطق الآمنة، بأنشطة بناء السلام الرامية إلى تعزيز المجتمعات المحلية وتشجيع المصالحة بين الفصائل المتناحرة. والدعوة موجهة إلى الدول الأعضاء للترع للصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال من أجل دعم هذه الجهود الطويلة الأجل.